"تصور مقترح لتنمية القدرة التنافسية لمديرى مدارس الثانوية الفنية التجارية بمصر فى ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة"

إعداد

إيمان أحمد خلف حسن

إشـــراف

الأستاذ الـــدكتور

حافظ فرج أحمد

أستاذ أصول التربية

كلية البنات- جامعة عين شمس

الـــدكتور

غادة محمد فتحى

مدرس أصول التربية

كلية البنات- جامعة عين شمس

مستخلص البحث :

هدفت البحث إلى التعرف على مفهوم القدرة التنافسية وأهميتها وأهم محدداتها بالتعليم الثانوى الفنى بمصر، والتعرف على كيفية الاستفادة من خبرات كلا من (أمريكا، واليابان) في تحسين القدرة التنافسية للمدارس الفنية، والتعرف على المشكلات التى تواجه تطبيق القدرة التنافسية بالمدارس الفنية بمصر، والتوصل إلى التوصيات المقترحة لتحسين القدرة التنافسية للمدارس الفنية فى ضوء خبرات بعض الدول، واستخدم البحث المنهج الوصفى ، كما اقتصر البحث الحالى على دراسة مرحلة الثانوى الفنى ، وتوصل البحث إلى وضع التوصيات المقترحة لتحسين القدرة التنافسية بالتعليم الثانوى الفنى .

مقدمة:

التعليم هوأحدالحاجات الأساسية لكل فرد في المجتمع، وقدأصبحت تنمية الموارد‌البشرية والاستثمارفي رأس المال البشري عملاً يتمعن طريق التعليم لماله من أهمية كبيرة في تطويرالمواردالبشرية، وإسهام واضح في التنمية الاقتصادية لأي مجتمع ، كما أنه قدأضحى عمليةاستثمارية شأنه في ذلك شأن الاستثمارالمادي.

وفى ظل السمات العصرية والتغيرات المستقبلية المتلاحقة على التعليم وما يوصف به عالم اليوم من أنه عصر الانفجارات الثلاثة : انفجار معرفي ، وانفجار سكاني، وانفجار في الآمال والطموحات ، وتغيرت نظم الحياة والمفاهيم والمعتقدات السياسية وأصبح العالم كله وكأنه نظام واحد مترابط الأجزاء يصعب على أي مؤسسة أو مجتمع أو نظام فرعى أن يعيش في عزلة عن عالمه الكبير.

ويواجه التعليم في الوقت الراهن تحديات ومتغيرات عديدة توجب مراجعة أهدافه وفلسفته وتنظيماته ومناهجه وعلاقته بالمجتمع الذى يوجد فيه ، ومواجهة التعليم لهذه التحديات ليس الغرض منها الاقتصار فقط على حل مشكلات حاضره إذ أن المؤسسات التعليمية تعانى من غموض السياسات أو انعدامها وقد ترتب على ذلك مجموعة من السلبيات أهمها : كثرة التعارض والتضارب فى إنجاز الأعمال ، والخوف من اتخاذأي قرار أو بناء خطة ، وزيادة عبء العمل على الإدارة العليا ، وضيق الوقت المخصص لأغراض انجاز الوظائف الإدارية ، وتعدد المشاكل وتعقدها ، وعدم تحقيق الأهداف الرئيسة والفرعية بفاعلية[١].

---

[١] محمد عبد الحميد محمد(٢٠٠٣):" آليات الربط بين التعليم الثانوي الصناعي واحتياجات سوق العمل بالمدن الصناعية الجديدة فى ضوء خيرات يعض الدول:دراسة حالة على مدينة العاشر من رمضان"، **مجلة كلية التربية**، العدد الرابع والعشرين، كلية التربية،جامعة الزقازيق، ص ٢٢٩.

مما يستدعى ضرورة استشراف مستقبل التعليم بالمدارس الفنية التجارية لمواجه التحديات المتوقعة حول أساليب العمل والإنتاج ، وضرورة اهتمام المدارس الفنية بالتنمية الشاملة لجوانب شخصية الطلاب وفق متطلبات العمل [٢].

ولذلك تعد عملية تطوير التعليم وإصلاح مساره ضرورة ملحة يسعى إليها المجتمع كله وتعكف على دراستها الهيئات والمؤسسات الدولية فى محاولات جادة لإيجاد صيغ جديدة تعود بالخير والرخاء على البشرية لأن النهوض بالتعليم هو نقطة البداية الصحيحة في أي إصلاح يستهدف إقامة مجتمع قادر على مواجهة تحدياته.

وتُعتبر المدارس الفنية التجارية الركيزة الأساسية لتطوير وتنمية المجتمع في كافة المجالات؛ فمنها ينبع الفكر المستنير الذي يعتمد علي البحث والتجربة المعملية والمنهاج العلمي المتخصص، وهي أمل الأمة نحو مستقبل أفضل، ومعالجة للسلبيات والأزمات بمخططات ذات أجل طويل.

وتحقيقاً لذلك فإن المدارس الفنية تحتاج إلى أن تعيد بناء خلايا نسيجها، وتطور مسئوليها وأدوارها المهنية، والأكاديمية، والمجتمعية، وأن تجدد وتبدع فى مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها، بما يتفق ومتطلبات مجتمع المعرفة، وذلك حتى لا تزداد الفجوة بين ما تمارسه، وما يدور حولها من تطورات تكنومعلوماتية، وتطبيقات عملية كمعايير ضمان الجودة والاعتماد، وحتى لا تصبح جزر منعزلة عن هذا العالم المتغير دائماً[٣].

وتعمل المؤسسات التعليمية اليوم في بيئة من أهم خصائصها التغير السريع، وشدة المنافسة، سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، فقد أصبحت المؤسسات التعليمية الآن، وبعد مشاريع الجودة والاعتماد أكثر عالمية في طبيعتها، ومن هنا تأتي أهمية تطوير وتحسين القدرة التنافسية لمختلف المؤسسات التعليمية في مصر[٤].

ولما كان التعليم الثانوى الفنى فى مصر يعانى من مشكلات يأتى على رأسها ضعف التمويل والإمكانيات، ولامركزية الإدارة وغيرها مما يقلل من قدرتها التنافسية.

مشكلة البحث:

---

[2]Robert,Sh," Anew Old Vision of Learning Woking and Living :Educational ,in the 21 th Century", **Journal of Vocational Education Research**,VOL(26)NO(3),Paris,2004,p83.

(٣) على السيد الشخيبى(٢٠٠٤):" التعليم الجامعى العربى:آفاق الإصلاح والتطوير"، **المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر(العربى الثالث) فى الفترة من ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٤**، جامعة عين شمس: مركز تطوير التعليم الجامعى، ص ص ٥-٦.

(٤) خليل سيد محمد (٢٠٠٥): "قياس القدرة التنافسية فى المؤسسات التعليمية"، م**جلة البحوث التجارية المعاصرة**، المجلد الثالث عشر، العدد الثانى، جامعة جنوب الوادى: كلية التجارة، ص ٦٤.

إن التعليم الفنى هو بمثابة الأساس الذي تبنى عليه أي تنمية اقتصادية ، فالتعليم بالمعاهد الفنية هو الذي يوفر الأيدي العاملة المدربة على أحدث أنماط التكنولوجيا العالمية ، ونتيجة للتطورات الاقتصادية المتتالية في العقدين الأخيرين كانت الحاجة ملحة إلى البحث عن نظم تعليمية تواكب هذه التطورات ، حيث أن النظم التعليمية التقليدية لم تعد في أيامنا هذه تلبي متطلبات العصر ، فالحاجة الآن إلى نظم تعليمية حديثة تقوم على تحديد متطلبات سوق العمل وتعمل بشتى الطرق لتوفيرها ، فمن هنا برزت أهمية وضع أسس سليمة لهذا النوع من التعليم لجعله قادراً على مواجهة التغيرات المجتمعية المستمرة ، فالتطور المستمر في عالم الصناعة والذي يحدث في كل لحظة من استحداث آلات وإدخال أنظمة الكمبيوتر في المصانع جعلت الحاجة ملحة لتطوير التعليم الثانوي الصناعي في جميع جوانبه من أجل تحقيق الجودة والأداء المتميز وتلبية كافة احتياجات سوق العمل من أيدي عاملة مدربة وعلى قدر كبير من الخبرة تنافس الأيدي العاملة الأجنبية.

فغياب القاعدة المعرفية والمعلوماتية في التعليم لها تأثيرها الواضح على متطلبات سوق العمل وهذا ما يسبب الفجوة بين تكلفة المعرفة ومتطلبات سوق العمل الاقتصادية ، والتي أظهرت أن خريجي التعليم يعانون من انعدام في التوازن بين توجهاتهم الدراسية وتوقعاتهم العلمية وبين متطلبات سوق العمل[٥].

حيث يعد الاتجاه نحو تدريب العمالة الفنية من خريجي التعليم الصناعي اتجاهاعالمياً[٦]، وهذا ما أكدته دراسة Jonathan ,J أن التعليم الصناعي لا يكفى بالضرورة لدخول الخريجين

الحاليين لسوق العمل المتغير، وتلبية مطالبه المتجددة[٧] ، وأشارت دراسة أحمدحسني عبد الغنى[٨]إلى أهمية ربط التعليم الفني الصناعي باحتياجات سوق العمل في مصرمن الأيدي العاملة الماهرة.

وقد أكدت العديد من الدراسات والمؤتمرات والندوات أن التعليم الفنى مازال يعتريه الكثير من أوجه القصور ، والتي نتج عنها ضعف المستوى العلمي لخريجي هذه المؤسسات، وعدم

---

[٥] سمير عبد الوهاب خويت(٢٠٠٢): " التعليم العالي ومستقبل القوة البشرية في دول الخليج العربية"، **مجلة التربية**، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة الخامسة،العدد السادس ، ص ٨٤.

[6]Tanka,N,"**The Role of Technical Education and Vocational Training in the Broader Perspective of Nepal's Employment and Training System",Ph.D,** Southern IIiois University at Carbondale **,**United States ,2011,p 23.

[7]Jonathan,J, An assessment of Rech Prep Programs in Secondary Schools in the Commonwealth of PennsyivaniaSpanos,**Ph.D**,The Pennsylvania University ,Pennsylvania,united States,2008.

[٨] أحمدحسني عبدالغنى(٢٠١١): "دراسة مقارنة لنظم الربط بين التعليم الفني الصناعي وسوق العمل في مصروالصين وألمانيا" ، **رسالة دكتوراة**، كلية التربية، جامعة المنوفية .

استيعابهم للتغيرات التي طرأت على الأدوار التي يلعبونها في الفصول الدراسية والورش والمعامل وبصفة خاصة في ظل العديد من المتغيرات العالمية مثل العولمة، وثورة الاتصالات، والتقدم التكنولوجي وغيرها.

كما توصلت دراسة Lewis,M[٩]إلى تخلف المناهج الدراسية وتقليدية التخصصات عن التطورات المعرفية الحديثة، وضعف الترابط بين محتوى مقررات التدريب العملي ، ومتطلبات العمل بالمصانع والمؤسسات الصناعية ، وقله التدريبات العملية على الماكينات والأجهزة، وعدم اتاحة الفرصة للإتقان المهني والتدريب الجيد.

وقد أشارت دراسة موسى خميس[١٠] إلى استمرار الفجوة بين مستوى مخرجات النظام التعليمي والتدريبي وبين احتياجات سوق العمل وعدم استخدام التعليم "الوسائط المعرفية والمعلوماتية وتقنيات المعلومات" لنقل معارفها في التعليم كالحاسبات الآلية وشبكات المعلومات وغيرها وعدم إدخال تقنيات الاتصال والمعلومات ومعارفها وإدماجها في المحتوى المعرفي للتعليم وتحديد المناسب منها في ضوء احتياجات المجتمع ومتطلبات سوق العمل.

وتوصلت دراسة Indermit ,S and Stephen,Pإلى أن هناك عدم توازن بين العرض من مخرجات المعاهد الفنية والطلب عليه ، وأنها أقل بالنسبة للعمل بالقطاع الخاص[١١].

ويواجه التعليم الثانوى الفنى الكثير من المعوقات والمشكلات لتحسين القدرة التنافسية به ، ، وبذلك تتحد مشكلة الدراسة فى التساؤل الرئيسى التالى:

ما التوصيات المقترحة لتحسين القدرة التنافسية للمدارس الفنية فى ضوء خبرات بعض الدول؟

ويتفرع من هذا السؤال عدة الأسئلة الفرعية التالية:

١. ما مفهوم القدرة التنافسية وأهميتها وأهم محدداتها بالتعليم الثانوى الفنى بمصر؟
٢. ما مدى إمكانية الاستفادة من خبرات كلا من (أمريكا، واليابان) في تحسين القدرة التنافسية للمدارس الفنية؟
٣. ما المشكلات التى تواجه تطبيق القدرة التنافسية بالمدارس الفنية بمصر؟
٤. ما التوصيات المقترحة لتحسين القدرة التنافسية للمدارس الفنية فى ضوء خبرات بعض الدول؟

---

[٩]Lewis,M,"Vocational Education and the Dilemma of Education ",**Journal of Vocational Education Research**, VOL(25),Paris.

[١٠]موسى خميس (٢٠٠٦): التجربة الأردنية في توطين الوظائف في إطار استثمار الموارد البشرية ، **المجلة الثقافية** ، تصدر عن الجامعة الأردنية ،ع (٦٦)، ص ٣٥.

[11] Indermit ,S and Stephen,P,**Vocational Education and Training in Egypt In Intermits, Vocational and training Reform World, oxford university** ,USA,2009.

أهداف البحث :

١. التعرف على مفهوم القدرة التنافسية وأهميتها وأهم محدداتها بالتعليم الثانوى الفنى بمصر.
٢. التعرف على كيفية الاستفادة من خبرات كلا من (أمريكا، واليابان) في تحسين القدرة التنافسية للمدارس الفنية.
٣. التعرف على المشكلات التى تواجه تطبيق القدرة التنافسية بالمدارس الفنية بمصر.
٤. التوصل إلى التوصيات المقترحة لتحسين القدرة التنافسية للمدارس الفنية فى ضوء خبرات بعض الدول.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من عدة اعتبارات يمكن عرضها فيما يلي:

١. أهمية الموضوع الذي تناوله تحسين القدرة التنافسية بالتعليم الفنى فى ضوء خبرات بعض الدول.
٢. طبيعة المرحلة الراهنة التى يتزايد فيها الاهتمام بالقدرة التنافسية فى مجال الاقتصاد والتعليم، خاصة التعليم الثانوى الفنى التجارى جعل من دراسة القدرة للمدارس الفنية
٣. الارتقاء بمخرجات التعليم المدارس الفنية بحيث تلبى احتياجات المؤسسات الانتاجية.
٤. إن نتائج البحث قد يساهم فى مساعدة المهتمين بوزارة التربية والتعليم بتحسين القدرة التنافسية للمدارس الثانوية الفنية، وأصحاب القرار فى الإدارة التعليمية، بما سوف تقدمه من نتائج وتوصيات توضح الواقع والمأمول.

حدود البحث : يقتصر البحث الحالى على دراسة مرحلة الثانوى الفنى.

١. فيما يتعلق بالقدرة التنافسية يقتصر البحث الحالى المحاور التالية: مفهوم القدرة التنافسية، ومحددات القدرة التنافسية، ومؤشرات القدرة التنافسية.
٢. خبرات الدول المتقدمة: حيث يقتصر البحث الحالى على دراسة القدرة التنافسية بالولايات المتحدة الأمريكية، واليابان).

منهج البحث:

تعتمد الدراسة الحالية على المنهج الوصفي لمناسبته لطبيعتها حيث يهتم هذا المنهج بجمعالبيانات وتصنيفها وتبويبها حسب طبيعتها من أجل الاستفادة منها في الوصول إلى النتائج وتفسيرها، والتقصي حول الظواهر المجتمعية والتربوية كما هي قائمة في الحاضر ووصفها وتشخيصها وتحليلها وتفسيرها ، ويتمثل استخدام هذا المنهج في هذه الدراسة فيما يأتي:

١. جمع الدراسات ذات الصلة بالدراسة وتحليلها للإفادة منها في وصف وتحليل واقع مشكلات التعليم المدارس الفنية في مصروتحسين القدرة التنافسية بها.
٢. الإطلاع على الأدب التربوي وإعداد الإطار النظري للدراسة.
٣. صياغة توصيات مقترحة تسهم فى تحسين القدرة التنافسية بالمدارس الفنية .

مصطلحات البحث:

يمكن تعريف القدرة التنافسية بأنها: المجال الذي يحقق للمؤسسة أو المنظمة قدرة تنافسية أعلى من منافسيها في استغلال جوانب القوة والفرص المتاحة فيها للحدِّ من جوانب الضعف وتقليل أثر التهديدات، والدخول في منافسة مع المؤسسات الأخرى، تنبع الميزة أو القدرة التنافسية للمؤسسات أو المنظمات من خلال قدرتها على استغلال مواردها البشرية والطبيعية في تحقيق ميزة تنافسية تتعلق بالجودة أو استخدام التكنولوجيا أو الابتكار والتطوير.[١٢]

ويعرف البحث الحالى القدرة التنافسية للمدارس إجرائياً بأنها: قدرة المدرسة على تحقيق والحفاظ على الجودة التعليمية وزيادة كفاءتها الداخلية وزيادة الطلب عليها وتحسين أدائها ومخرجاتها وبما يحقق أهدافها المحلية والعالمية والخدمات التى تقدمها بما يكسب موارد متزايدة.

خطوات السير فى البحث

في ضوء ما تقدم ، وتحقيقا لأهداف الدراسة، سوف يتبع البحث الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: الإطار العام للبحث من حيث المقدمة ، والمشكلة وأهداف البحث وأهميتها، وحدودها ، والمنهج المستخدم والمصطلحات، وخطوات الدراسة.

الخطوة الثانية: مفهوم القدرة التنافسية وأهميتها وأهم محدداتها ، بالتعليم الثانوى الفنى بمصر

الخطوة الثالثة:عرض خبرات بعض الدول المتقدمة لكلا من (أمريكا، واليابان) وكيفية الإستفادة منها في تحسين القدرة التنافسية بالمدارس الفنية..

الخطوة الرابعة: فلسفة التعليم الثانوى التجارى ، وأهدافه ، وأهميته، وأهم مشكلات التعليم الفنى التجارى .

الخطوة الخامسة : التوصل إلى التوصيات المقترحة لتحسين القدرة التنافسية بالمدارس الفنية.

الإطار النظرى

تمهيد:

تعد التنافسية من المفاهيم الحديثة التي بدأت تظهر وتستخدم في المؤسسات التعليمية في السنوات الأخيرة، وخاصة بعد حصول العديد من الكليات والجامعات على الاعتراف الأكاديمي والاعتماد سواء من مؤسسات محلية أو عالمية، وتكمن أهمية التنافسية في تحقيق الاستفادة القصوى من كل الإمكانيات المتوفرة داخل المؤسسات التعليمية بهدف الوصول إلى أفضل مخرجات تتناسب ومتطلبات معايير الجودة العالمية، وكذلك احتياجات ومتطلبات سوق العمل.

---

[١٢]جمال المرسى ، إدريس ثابت(٢٠٠٣): **الإدارة الاستراتيجية(مفاهيم ونماذج تطبيقية)** ، القاهرة: الدار الجامعية، ص ٢٣.

لذلك أصبح التعليم الثانوى الفنى مطالباً بمواجهة تلك التحديات ووسيلته فى ذلك إعداد جيل جديد بفكر جديد يستوعب متغيرات العصر، ويطبق المعرفة بشكل مرن ومتواصل، جيل ذو مواصفات خاصة معترف بها عالمياً، جيل متخصص على المستوى القومى المحلى، والمستوى العالمى، فهو فى حاجة مستمرة لمراجعة وتطوير أهدافه وفلسفته ونظمه وأساليبه من خلال أساليب حديثة تجعله على درجة من الجودة عالية وقادر على استشراف آفاق المستقبل وحل مشكلات الحاضر، قادر على تخريج "إنسان المستقبل" القادر على مواجهة التغيير والتعامل مع المجهول والذى يستطيع أن يتعاون مع غيره من الأفراد والجماعات [١٣].

- **القدرة التنافسية:**

يحاول الباحثون فى مجال الإدارة والاقتصاد تحديد مفهوم التنافسية منذ بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين، حيث بادرت مدرسة الأعمال الأمريكية تناول مفهوم جديد للتنافسية أطلق عليه اصطلاحاً الميزة التنافسية Competitive Advantage كبديل لمفهوم الميزة النسبية، وعلى الرغم من وجود إتفاق عام فى أدبيات التجارة الدولية حول مفهوم الميزة التنافسية، إلا أن الأمر يختلف فيما يتعلق بمفهوم القدرة التنافسية، فيرى بعض الباحثين أن المنشأة أو المؤسسة تتمتع بقدرة تنافسية إذا تمكنت من المحافظة على متحصلاتها باستمرار أو إذا استطاعت زيادة حصتها السوقية بدون انخفاض فى الأسعار أو تحمل خسائر[١٤].

يمكن تعريف القدرة التنافسية بأنها: المجال الذي يحقق للمؤسسة أو المنظمة قدرة تنافسية أعلى من منافسيها في استغلال جوانب القوة والفرص المتاحة فيها للحدِّ من جوانب الضعف وتقليل أثر التهديدات، والدخول في منافسة مع المؤسسات الأخرى، تنبع الميزة أو القدرة التنافسية للمؤسسات أو المنظمات من خلال قدرتها على استغلال مواردها البشرية والطبيعية في تحقيق ميزة تنافسية تتعلق بالجودة أو استخدام التكنولوجيا أو الابتكار والتطوير[١٥]

وتعرف القدرة التنافسية بأنها: "مجموعة العوامل غير السعرية التى تكسب المنشأة القدرة على مواجهة حدة المنافسة أمام الآخرين، من خلال تقديم قيم إضافية، مثل: الحصة السوقية. معدلات الربحية، وحجمها، والإنتاجية، ورأس المال، ومهارات العاملين... إلخ"[١٦]

ويتضح من التعاريف السابقة بأنه لا يوجد تعريف بسيط ومحدد للقدرة التنافسية، فهو مفهوم يشتمل على العديد من النقاط، فهناك تعريف يؤكد على نوعية الخدمات التي تقدمها

---

(١٣) محمد عواد الزيادات ، مروان محمد النسور(٢٠٠٧):،تخطيط الموارد البشرية ودوره فى تعزيز المقدرة التنافسية، لعينة من منظمات القطاع الخاص فى الأردن، **المجلة العلمية** ، العدد(٤٢) ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط، ص ص ٩٤-٩٥.

(١٤) محمد عدنان وديع(٢٠٠٥):" القدرة التنافسية وقياسها"، **سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية فى الأقطار العربية**، س(٢)، ع(٢٤)، الكويت: المعهد العربى للتخطيط، ص ٨.

(١٥) جمال المرسى، **مرجع سابق**، ص ٢٣.

(١٦) محمد عواد الزيادات، مروان محمد النسور(٢٠٠٧): "تخطيط الموارد البشرية ودوره فى تعزيز المقدرة التنافسية، لعينة من منظمات القطاع الخاص فى الأردن"، **المجلة العلمية**، ع(٤٢)، كلية التجارة، جامعة أسيوط، ص ١٩٧.

المؤسسات، وهناك تعريف يؤكد على جودة الخريجين التي تقدمها المؤسسات، وهناك من يؤكد على الاستمرارية في المنافسة على المستوى الإقليمي أو العالمي.

- **أهمية القدرة التنافسية بالتعليم الفنى :**

يعيش العالم الآن فيما يسمّى بالعولمة وانفتاح الحدود الدولية وبخاصة أمام الاستثمارات والنواحى الاقتصادية، ممّا يبرز ويعمّق أثر التنافسية بين الشركات والدول، ونتيجة لاشتراك كافة دول العالم فى سوق واحدة مفتوحة نتيجة تلك العولمة، فقد أدّى ذلك إلى التنافس الذى لن يترك مكاناً فى المستقبل للضعيف.

ويمثّل هذا النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتمثل بتحرير قيود التجارة العالمية، والتنافس الشرس تحدياً كبيراً وخطراً حقيقيّا لدول العالم وشركاته، وبخاصة تلك الموجودة في الدول النامية.

واتخذت القدرة التنافسية عدة معان منها: المقدرة التنافسية والمزايا الإستراتيجية والحد التنافسى والمزايا التنافسية وغيرها، وتحقق القدرة التنافسية عدة منافع، أهمها: [١٧]

- تؤدى إلى تحقيق وكسب ميزة نسبية دائمة ومستمرة فى خفض تكاليف الإنتاج مع المحافظة على ذلك.
- تؤدى إلى كسب ميزة نسبية دائمة ومستمرة فى رفع وتحسين جودة المنتجات.
- تقديم كل ما هو جديد وحفز روح الخلق والإبداع.
- تعتمد القدرة التنافسية أكثر من إستراتيجية للمنافسة كاستراتيجية التمييز أو التركيز أو قيادة التكلفة الشاملة.
- تدرك المنظمات التى تحقق ميزة تنافسية عالية وتوظف التكنولوجيا لصالحها وتحاول اغتنام الفرص السوقية.
- تحقق القدرة التنافسية قيمة مضافة من خلال اعتمادها على سلسلة القيمة Value Chain للأنشطة الرئيسية والمساندة ضمن القطاع التى تعمل فيه.

وتمكن القدرة التنافسية المؤسسة من التوسع فى الصناعة على المستوى العالمى، والدرة فى الموارد والأموال وحدة المنافسة فى الأسواق، ومراكز التجهيز والتغيرات البيئية السريعة زادت من درجة الاهتمام بها، وبشكل كبير.

ولما كانت المدارس الفنية واحدة من المؤسسات الخدمية التى تسعى لأن تنمى قدرتها التنافسية الذاتية اهتم الباحث بدراسة قدرة الجامعات المصرية التنافسية، كواحدة من المؤسسات

---

(١٧) **المرجع السابق** ، ص ١٠٥.

التعليمية، المسئولة عن إنتاج الأفراد المدربين والوقوف باقتدار أمام التحديات التنافسية العالمية، وبعد أن كان التنافس فى الموارد الطبيعية أو رأس المال والثروة، أصبح اليوم يتم فى الموارد البشرية، خصوصاً بعد أن اعتمد العالم على التكنولوجيا الحديثة، وأصبحت مهارات قوة العمل، والتعليم، والمعرفة، السلاح التنافسى الأول لكل المؤسسات المتنافسة، فاتجه العالم على المنافسة فى تطوير العنصر البشرى، وبنائه بصورة تضمن حشد القوة والطاقة الفاعلة، لتنمى قدرتها التنافسية فى جميع المجالات.

ولتطوير القدرة التنافسية فى الجامعات نلاحظ أن بعض تلك المدارس الفنية تسعى إلى تعزيز مركزها فى السوق وإلى تحديد المجالات التى يمكن أن تتفوق فيها على منافسيها، مما دعى إلى الاهتمام بالقدرة التنافسية وإلى البحث عن العوامل والقوى التى تسهم فى تطويرها.

ولتطوير القدرة التنافسية فى المدارس الفنية فى أهم مجال للإنتاج وهو الأفراد الذين استفادوا منها فى عملية التعليم، أو تلاحم هذه المؤسسة بالبيئة الإنتاجية، حيث إن المدارس الفنية التى تدرس طلب السوق جيداً، هى تلك المؤسسة التى تنجح فى إمداد ا لسوق بالخريجين الذين يحتاج إليهم هذا المجتمع .

- **أسس التنافسية ومبادئها:**

بعد أن أوردنا مفهوم القدرة التنافسية على المستوى العالمى، نتناول هذه المفهوم من خلال ما قدمه الخبراء والاقتصاديون المصريون، فيرى السلمى، أن مفهوم القدرة التنافسية يستند على مبادئ أساسية هى: [١٨]

أولاً: أن مستقبل نجاح أى منظمة ليس امتداد لنجاحات الماضى، والخبرات والنجاحات السابقة لا يمكن إنكارها فى المستقبل، ولذا فالتنافسية الجديدة، هى محاولة لصنع وتشكيل المستقبل وليس مجرد الانتقال إليه للبحث عن مكان فيه.

([١٨]) على السلمى(١٩٩٦): التنافسية فى نظام الأعمال الجديد، **المؤتمر الأول للجمعية العربية للإدارة والإدارة الإستراتيجية والقيمة التنافسية لمنشآت الأعمال**، الإسكندرية ، ص ٦٥-٧٣.

ثانياً: أن المنافسة الحقيقية تكون على الفرص فى السوق وليس عن البحث عن حصة فيه، وهدف التنافسية الجديدة هو تعظيم الحصة السوقية للمنظمة فى تلك الأسواق والتى لم تحدد بعد (الفرص المستقبلية) وذلك عن طريق الاستثمار الأمثل للكفاءات.

ثالثاً: تأخذ التنافسية الجديدة شكل المواجهة الشاملة، بين كل منظمة وغيرها من المنظمات، أو بين كل مجموعة من الشركات وأخرى (التكتلات والتحالفات)، أو بين صناعة وأخرى منافسة لها وبالتالى فالمنافسة الجديدة لا تنحصر فى سلعة أو خدمة تقدمها شركة، لكنها تمتد لتشمل كل إمكانيات وقدرات هذه الشركة المنتجة لتلك السلعة أو المقدمة لهذه الخدمة.

رابعاً: يجب أن تتوفر فى التنافسية الجديدة، عوامل التنسيق والترابط بين أجزاء المنظمة، لتكون كتلة متكاملة من الموارد والامكانيات والقدرات، التى توظف جميعها لكى تحقق قدرة تنافسية عالية فى مواجهة غيرها من المنظمات المتنافسة لها.

خامساً: فى التنافسية الجديدة يجب أن تتوفر القدرة على الإبداع والابتكار، بشكل متطور ومستمر وذلك لسد الفجوة فى مجموعة القدرات الكلية لمواجهة المتنافسين الآخرين.

سادساً: تحتاج التنافسية الجديدة لعدة عوامل تؤهلها للمنافسة كعامل السرعة والقدرة على ضغط الوقت، لضمان الوصول للعميل، وكذلك استثمار الوقت الطويل فى تكوين القدرات الجديدة على الابتكار والتطوير، والتطبيق لتلك الابتكارات، فهى بذلك تفرض النفس الطويل والمثابرة لأجل إحداث تأثير عظيم، يعظم حصة المنظمة فى الفرص المستقبلية فى السوق.

سابعاً: المنافسة الجديدة تحدث فى مجالات غير منضبطة وغير محددة تحديداً دقيقاً نظراً لما تحدثه المعلوماتية من تغير متلاحق وغير مستقر وآخذ فى التشكيل، يعكس التنافسية القديمة المحددة والواضحة المعالم، من هنا أصبحت التنافسية الجديدة عامل محدد لذاتها، تسهم فى توضيح وتحديد أبعاد وشروط قواعد التعامل فى استثمار الفرص الجديدة التى ما زالت تتشكل وتتطور.

ثامناً: المنافسة بمعناها الجديد تمر بعدة مراحل بدءاً من دراسة الظروف الجديدة لنظام الأعمال والتخطيط الإستراتيجى اللازم لتحديد الفرص المستقبلية، ثم بناء القدرات الأساسية للمنظمات، ومن ثم بناء القدرة التنافسية لتلك المنظمات، وفى النهاية توظيف تلك القدرة واستثمار الفرص.

- **محددات القدرة التنافسية:**

بعد استعراض مفهوم التنافسية فى ضوء آراء علماء الاقتصاد والمراكز الاقتصادية المتخصصة يتضح أنه لا يوجد تعريف محدد وشامل للقدرة التنافسية وخاصة إذا ما عُمم على كل المؤسسات التجارية والصناعية والتعليمية ولكن يمكن القول أنه مفهوم متعدد الأبعاد، يشمل القدرة على الاستخدام الأمثل لعوامل الإنتاج بحيث يكون الإنتاج على درجة ع الية من الجودة وبأقل

التكاليف الممكنة والتى عن طريقها يمكن رفع مستوى دخل المعيشة وزيادة الإنتاجية، كما يشمل هذا المفهوم قدرة المؤسسة على التصدير واحتلال موقع لها كبير ودائم فى السوق المحلى والعالمى، وتعتمد التنافسية على عوامل أهمها، دراسة البيئة الاقتصادية الكلية التى سيتم فيها المنافسة،ومقدرة المؤسسة على تطوير واستخدام التكنولوجيا بغرض تجويد وزيادة الإنتاج، ومقدرة المؤسسة على استخدام استراتيجيات حديثة تضمن الإبداع والتطوير للمنتج فى المستقبل، كما تضمن تسويقه وإرضاء العميل وذلك من خلال ابتكار ميزات تنافسية جديدة ومتعددة، وضعت محددات للقدرة التنافسية كان أبرزها محددات القدرة التنافسية لبورتر والتى وضعها فى أربعة عناصر أساسية وهى:

١. أوضاع عوامل الإنتاج.

٢. أوضاع الطلب المحلى.

٣. الصناعات المكملة أو المغذية.

٤. إستراتيجية المنشأة وهيكلها ودرجة المنافسة.

وسوف يقوم الباحث بمناقشة كل عنصر على حدة، كما يلى

يقصد بأوضاع عوامل الإنتاج إشراك كل العوامل من موارد طبيعية وبنية أساسية، ورأس المال، والموارد البشرية، بالإضافة إلى المعرفة والمناخ والموقع، كل ذلك يشترك فى تحقيق الميزة التنافسية، ويجب أن تستخدم هذه العوامل مجتمعة، وأن تكون على درجة عالية من الكفاءة، لكى تتحقق الميزة التنافسية، وإذا ما طبق ذلك على المؤسسات التعليمية، فيمكن اعتبار أن أوضاع عوامل الإنتاج تتمثل فى إمكانات المؤسسة التعليمية بكل ما تحتويه من عوامل مساعدة، وبنية أساسية لصناعة المنتج (الطالب) ، وذلك لأن الطالب هو المنتج النهائى للمؤسسات الجامعية فى صورة خريج قائم من عمليات تداول وتشغيل لخط إنتاج بدايته المجتمع، والطلاب الخام، ومدخلات أخرى، ونهايته إلى المجتمع فى صورة خريجين أو مخرجات بحثية أخرى متنوعة.

أما عن أوضاع الطلب المحلى فيقصد به هيكل الطلب المحلى ومدى توافقه مع الطلب العالمى، فإن كان الطلب المحلى يتميز بارتفاع أهميته بالنسبة للسلع كثيفة التكنولوجيا، جيدة المستوى، فإن ذلك يحفز تطور جودة المنتج ويحقق قيمة تنافسية عليا، وإذا ما توافق ذلك مع التعليم، على اعتبار أن المؤسسة التعليمية هى المنتج الأول للخريجين، فإن كانت حاجة الطلب المحلى لخريج ذو جودة عالية، فإن ذلك يحقق قدرة تنافسية عالية على المستوى العالمى، فالقدرة التنافسية تتأثر بما تتعرض له المؤسسة من منافسة محلية، وبمدى قوة مركزها التنافسى، فكلما استطاعت المؤسسة أو المنظمة، أن توفر لنفسها حماية ضد قوى المنافسة، كلما تمتعت بمركز تنافسى قوى عالمى، وكلما زادت قدرتها على المنافسة بمواجهة المنافسين الحاليين، وتهديدات المنافسين الجدد، وتهديدات السلع المبتكرة، وقوة الموردين وقوة المشترين، أما قوة المركز

التنافسى، فإنها تتأثر بعاملين هما زيادة قدرة المؤسسة على التنافسية، وقدرة المؤسسة على التميز فى منتجاتها[١٩].

أما بالنسبة للصناعات المكملة أو المغذية فيقصد بها توافر مجموعة من المدخلات التى لها صلة بإنتاج المنتج، نظراً لما توفره من سرعة فى الأداء ومرونة وجودة، بما يسهم فى تخفيض التكلفة الكلية ويترتب عليها قصر خطوط الاتصالات والمواصلات، وتوفير الوقت والجهد، والإنتاج الكبير، بما يحقق قيمة سعرية منخفضة للمنتج، وبالتالى التحكم فى القيمة السعرية للسوق بما يحقق المنافسة، وبما يهيئ الفرصة لتقديم منتج ذو تكنولوجيا عالية، ويزيد من درجة التطور وخلق المهارات الإنتاجية والإدارية الأفضل، وهذا ما يعادل فى المؤسسات التعليمية، كل الهيئات المعاونة غير التعليمية، كالمواصلات، وأجهزة الاتصالات، والمسجد، والملاعب، والحدائق، وطرق تصميم المبانى، بالإضافة إلى التكنولوجيا المتصلة بالعملية التعليمية فى جميع جوانبها، وغير ذلك من العوامل المساعدة للمؤسسة، من تسهيلات وتجهيزات وبيئة مادية[٢٠].

أما المقصود باستراتيجية المنشأة وهيكلها ودرجة المنافسة، وهو المحور الرابع فى محددات صناعة الميزة التنافسية، فهذا المحدد يتضمن الأهداف والإستراتيجيات، والطرق والأساليب التى تنظم المؤسسة، وطبيعة المنافسة المحلية، والقدرة على الاختراع، والتهيئ للنجاح على المستوى العالمى، ويمكن اعتبار ذلك فى المؤسسات التعليمية، ممثلاً فى الأهداف الطموحة الموضوعة لتلك المؤسسات، لكى تتحقق على المستوى القريب والبعيد مستقبلاً، وكذلك الاستراتيجيات الموضوعة لتطوير أداء تلك المؤسسات وتنميتها تنمية مستمرة، بحيث تحافظ من خلال ذلك على جودة الخريج، والنتاج بصفة عامة.

وتتفاعل تلك المحددات الأربعة مع بعضها البعض، بما يترتب عليه الميزة التنافسية، وكل محدديؤثر فى المحددات الأخرى ويتأثر بها، ويعنى ذلك أن التنافسية ترتبط بما يحدث داخل المؤسسة من ناحية، ومن ناحية أخرى بمحددات أخرى بالبيئة الخارجية، وتتوقف قدرة المؤسسة للاستجابة للتحديات التنافسية على إدارتها الداخلية وأساليب الإنتاج فيها، وتوافر عوامل الإنتاج، كما يعتمد على بيئة الأعمال التى تُمارس فيها المؤسسة عملياتها، سواء محلياً أو عالمياً، ولكى تحقق المؤسسة ميزات تنافسية جيدة، يجب أن تتكامل إدارات المؤسسة لتحقق الميزة المرغوبة .

ويتضح مما ذكر سالفاً أن المؤسسات تتمتع بقدرة تنافسية عالية إذا اهتمت بنوعية المشروعات ودرجة الابتكار وكيفية استغلالها وتنمية مهارات الأفراد واهتمت بجودة المنتج المتوفرة به ميزة تنافسية عالية ووضعت القوانين التى تضبط الإنتاج والتسويق، واهتمت

---

(١٩) صلاح محمد عمران(٢٠٠٥): "المحاسبة الإدارية ودعم القدرة التنافسية: مدخل التوجه للسوق"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**،ع(١٩)، كلية التجارة جامعة سوهاج، ص ٥٧

(٢٠) ليلى عبد الرحيم(٢٠١١): "حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الإبداع فى المؤسسات الصغيرة الرائدة"،أعمال الملتقى الدولى للإبداع والتغيير التنظيمى فى المنظمات الحديثة : دراسة **وتحليل تجارب وطنية ودولية** ،ج(٢)، الجزائر:جامعة سعد دحلب البليد، ص ٦٨.

بالتكنولوجيا الداعمة لتلك القدرة التنافسية حتى تتمكن من الإنتاج الوفير والذى يتمتع بميزات تكنولوجية عالية تمكن من إشباع حاجة المستهلك.

- **خبرات بعض الدول الاجنبية لتحسين القدرة التنافسية بالمدارس الفنية:**

١. الولايات المتحدة الأمريكية :

قد أبرز تقرير المؤتمر الدولى للقدرة التنافسية الذى عقد بواشنطن فى يناير ١٩٩٩م، أن درجة التقدم فى استراتيجيات المنظمات والتى تقودها إلى تحقيق التنافسية، تتطلب إدخال مجموعة من التحسينات على مجموعة من العوامل أهمها: البنية الأساسية، وتحسين المؤسسات الوطنية المتقدمة، وتوافر المعلومات اللازمة لمؤسسات الأعمال، وتوفير مستوى مرتفع من المهارات للقوى العاملة، ووضع نظم تحفيز (حوافز) لتنشيط سلوك القوى البشرية، والتحول من التركيز على تحقيق الميزة التنافسية، التى تعتمد على القوى العاملة الرخيصة، أو توافر الموارد الطبيعية، إلى التركيز على الميزة التنافسية التى تعتمد على المنتجات الفريدة والتكنولوجيا المتقدمة فى العمليات[٢١] .

ويشير مكتب الإحصاءات ، إلى عناصر القدرة التنافسية، والتى تتمثل فى قوة العمل والمواد الخام، والنقل والمواصلات، والبحوث والتطوير، وقطاع التمويل والنظام الضريبى، كما يقدم مجلس التنسيق الصناعى وإدارة الخدمات ، إطاراً تحليلياً للقدرة التنافسية، يتضمن مصادر القوة والضعف، فى القدرة التنافسية فى المؤسسات الصناعية والخدمية، للتعرف على الفرص والتحديات، مثله فى ذلك مثل المجلس الدولى للإنتاجية التنافسية بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو مجلس قومى متخصص تابع لوزارة الاقتصاد والتنمية الإقليمية، يسهم فى تحليل القدرة التنافسية على المستوى القومى، كما يعتبر المركز الدولى لدعم القدرة التنافسية من المراكز العلمية التابعة لجامعة Sfus من المؤسسات البحثية التى تهتم بدراسة وتحليل القدرة التنافسية فى بيئة الأعمال القومية، والدولية، بالولايات المتحدة الأمريكية[٢٢].

وتؤكد منظمة العمل الدولية، فى تحديدها لمفهوم القدرة التنافسية، على أثر الإنتاجية فى القدرة التنافسية فى الدول النامية، على اعتبار أن الإنتاجية من أهم مداخل دعم القدرة التنافسية، من خلال المشاركة الفعالة فى كافة القطاعات الاقتصادية والخدمية، للاستثمار العام والخاص فى رفع الإنتاجية، كما يشير هاتسون Hatsou إلى أن القدرة التنافسية من أدوات النهوض بالمجتمع الأمريكى، وتحقيق جودة الحياة فيه، وإن هذا المفهوم يرتبط بالمساندة، فهى تحقق الرابط بين البيئة

---

(٢١) خليل سيد محمد الحسانى(١٩٩٩):" قياس القدرة التنافسية فى المؤسسات التعليمية، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادى، مج( )١٣، ع(٢) ، ص ١٢٠.

(٢٢) محمد عدنان وديع **لمرجع السابق**، ص ١٢٢.

والاقتصاد، وخلق الوظائف والفرص التعليمية والتدريبية، وتدعم الابتكار، وهى من وسائل بناء المجتمعات(٢٣).

ومن النماذج التى استخدمت لقياس القدرة التنافسية فى المؤسسات التعليمية نموذج جامعة كاليفورنيا ١٩٩٣م ، حيث حدد مجموعة مؤشرات لقياس القدرة التنافسية فى المؤسسات التعليمية، جاءت كالآتى(٢٤):

- مدى الحساسية نحو التسجيل والطلب لدى الطلاب.
- الدور الذى تلعبه المؤسسات المهنية.
- المهارات المطلوبة فى الخريج.
- المهارات الوظيفية.
- مهارات الحفز الشخصية.
- الاتجاهات الإيجابية.
- مهارات الحاسب الآلى.
- متطلبات العمالة.
- المهارات التدريبية.
- الخبرة والتعليم.
- فعالية الطلاب.
- الفعالية فى مواجهة التغيير
- الاختصارات والنواحى الإجرائية.
- فعالية العاملين ومستوى أصحاب العمل.

أما قمة ميامى سنة ١٩٩٤م فحددت نموذج لقياس القدرة ا لتنافسية جاءت بنوده كالآتى(٢٥):

---

(٢٣) **المرجع السابق**، ص ١٢٢-١٢٣.

(٢٤) خليل سيد محمد الحسانى، **مرجع سابق** ، ١٩٩٩، ص ص١٦٢-١٦٣.

(٢٥) **المرجع السابق** ، ١٦٤.

- تطوير مصادر التعليم والتدريب تكنولوجياً ومهنياً.
- رغم التعليم الأساسى مالياً وتكنولوجياً.
- تطوير السياسات التعليمية وتحفيز البرامج التعليمية.
- وضع معايير دقيقة لقياس مخرجات الابتكار والعوامل المرتبطة بنجاح التعليم.
- إدارة المؤسسات التعليمية وتبنى الأساليب الإدارية الحديثة.
- إدخال أساليب تكنولوجية متقدمة فى المفردات التعليمية والبرامج التدريبية.
- بناء استراتيجيات فعالة تراعى اعتبارات مبادئ الديمقراطية.
- إدخال أحدث الأساليب التكنولوجية الخاصة بالاتصالات والمعلومات فى البرامج التعليمية والتطبيقية منها.

وقد تضمن نموذج Griffiths ٦٤ مؤشراً لقياس القدرة التنافسية فى المؤسسات التعليمية الأميركية جاءت فى سبعة مجموعات وهى[٢٦]:

- مقياس مهارات التقنية.
- مؤشرات الموضع أو المركز.
- مؤشرات الضبط والتخرج.
- مؤشرات مهارات التشغيل العامة.
- مؤشرات العمالة والتسجيل.
- مؤشرات أخرى مثل الحوافز - مقياس زمن البرنامج – الاستماع الوظيفى للعاملين، والاتساع الوظيفى من قبل الطلاب.

ولتحسين القدرة التنافسية بمدارس التعليم الفنى بمصرفى أهم مجال للإنتاج وهو الأفراد الذين استفادوا منها فى عملية التعليم، أو تلاحم هذه المدارس بالبيئة الإنتاجية، حيث إن المدرسة التى تدرس طلب السوق جيداً، هى تلك المؤسسة التى تنجح فى إمداداً لسوق بالخريجين الذين يحتاج إليهم هذا المجتمع .

٢. اليابان:

يرى (دايكن وباتن Deakin & Patten) أن مفتاح القدرة التنافسية هو التكنولوجيا بكل عناصرها ومقوماتها، ومثالاً لذلك اليابان التى تعتبر صغيرة من حيث المساحة، وفقيرة من حيث الموارد الطبيعية والمادية، إلا أن الإنتاج عال التكنولوجيا يعد من أهم أسس نجاحها فى غزو

---

(٢٦) **المرجع السابق** ، ١٦٤.

الأسواق العالمية، وارتفاع مستوى القدرة التنافسية اليابانية، ويؤكد كلاً من (كايتسون وميكى Kitson & Michie) على أهمية العلاقة الوثيقة بين القدرة التنافسية والابتكار واتساع الأسواق، حيث يعد الابتكار من أهم أدوات المنافسة، ويسهم فى إشباع احتياجات المستهلك، ومن هنا تتسع الأسواق للمنافسة، والتى تؤدى إلى مزيد من الابتكارات والتنمية، فالمنافسة والابتكار من أهم دعائم القدرة التنافسية، لأن الابتكار يجعل المنافسة محتملة وعملية وحقيقية وفاعلة وتستمد منه قوة العمل(٢٧).

ولقد نشر تقرير سنة ١٩٩٨م في اليابان ناقش أهم التحديات التي تواجه القدرة التنافسية في المؤسسات التعليمة اليابانية وكان من أهم تلك التحديات (٢٨) :

- التنوع في المؤسسات التعليمية.
- التنمية المتواصلة للجامعات الخاصة الحكومية.
- انتشار المؤسسات التعليمية.
- نظام البحوث الأكاديمية.
- جودة التعليم.
- إعادة هيكلة التعليم.
- العلاقة بين شتي جوانب التعليم.
- المسؤولية عن التعليم.
- تقييم الأنشطة التعليمية.

- **المشكلات التى تواجه تطبيق القدرة التنافسية فى المؤسسات التعليمية:**

لا تستطيع النظم التعليمية الوصول إلى الكفاءة والفاعلية المطلوبة نتيجة للقيود والمشكلات والصعوبات التى تواجه هذه النظم، ومن الملاحظ أن النظام التعليمى فى مصر مقيد فى طموحاته وأهدافه ونتائجه ومنجزاته بعدد من المشكلات التى تقلل من فاعلية جهود التحسين، وقد تحبط جهود التطوير، فهناك قيود تشمل طرق الإعداد فى النظام التعليمى وأخرى تشمل الاتصال وثالثة الانتقال وأخرى خاصة بالزمان، علاوة على القيود التى ترتبط بالأعباء المالية ونظم التمويل(٢٩).

ويوجد العديد من المشكلات التى تمثل فى ذاتها تحدياً للقدرة التنافسية، ومنها ما يلى(٣٠):

---

(٢٧) خليل سيد محمد الحسانى، **مرجع سابق**، ص ١٢٤.

(٢٨) **المرجع السابق**، ص ص ١٤٧-١٤٨

(٢٩) خليل سيد محمد الحسانى، **مرجع سابق**، ص٧١.

(٣٠) المرجع السابق، ص٧٣.

١. صعوبة القياس الكمى للأشياء غير المادية.
٢. صعوبة قياس أثر التعليم على وحدة إنتاجية العمل.
٣. عدم دقة استخدام الأجر كمؤشر أو دليلاً على كفاءة العمل.
٤. تأخر ظهور العائد المادى للإنفاق على التعليم.
٥. إهمال دراسة أثر الجانب الثقافى والأيديولوجى العام للتعليم .

ويعانى التعليم فى الدول النامية من الكثير من المشكلات التى نتجت عن الفقر والتخلف فى تلك المجتمعات، وتتمثل هذه المشكلات فيما يلى: (٣١):

١. انخفاض نصيب الفرد من الإنفاق الحكومى على التعليم إلى أقل من ١: ١٨٪ مقارنة بالدول المتقدمة.
٢. تدهور مستوى الخدمات التعليمية التى يحصل عليها الفرد إلى أقل من ١: ٥٪ عنها فى الدول المتقدمة.
٣. ارتفاع نسب التسرب بين التلاميذ فى الدول الفقيرة.
٤. ارتفاع العدد المطلق للأميين وعدم انخفاض نسب الأمية.
٥. تقادم البرامج والمناهج التعليمية وضعف المستوى الإدارى وسوء تخطيط السياسة التعليمية والانعزالية عن المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمجتمع .

ويمكن الإشارة إلى نتائج بعض التقارير الاجنبية التى تبين أسباب ضعف القدرة التنافسية بالمؤسسات التعليمية بصفة عامة والجامعات بصفة خاصة ، والتى من أهمها: (٣٢):

- عدم الربط بين التعليم والاستراتيجيات طويلة المدى.
- ضعف كفاءة المؤسسات التعليمية من حيث البرامج والمقررات.
- قلة المخصصات المالية للمؤسسات التعليمية.
- الفجوة لتكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة مما يؤثر فى ضعف القدرة التنافسية للدول النامية.
- ضعف القدرة التنافسية للبحوث فى المؤسسات التعليمية.
- قلة المخصصات اللازمة لاستثمار التعليم فى تنمية الموارد الإقليمية.
- عدم الاهتمام بمدى ما يقدمه الطلاب فى تنمية بيئتهم المحلية.
- ضعف التغذية الراجعة من التعليم لخدمة الواقع العلمى فى البيئة المحلية.

وفى أستراليا حددت السلطة القومية أهم التحديات التى واجهت القدرة التنافسية فى المؤسسات التعليمية بأستراليا والتى تتمثل فيما يلى(٣٣):

---

(٣١) خليل سيد محمد الحسانى، **مرجع سابق**، ص٧٤.

(٣٢) Kentucy Long Term Policy Research Center, "**Postsecondary Education in Kentucky A Report to the Task Force on Postsecondary Education,** March, 1997, pp. 147-149.

- النمو فى الأسواق العالمية وحدة المنافسة الدولية.
- تزايد أهمية الخدمات والمعرفة للأنشطة الصناعية.
- التغيرات الجغرافية والإقليمية فى توزيع الفرص التعليمية.
- تزايد تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصال.
- تعاظم دور منظمات الأعمال صغيرة الحجم.

وتشير الدراسات إلى تفوق القدرة التنافسية للمؤسسات التعليمية اليابانية عن الأمريكية بسبب عوامل عدة، منها(٣٤):

- تفوق النظام التعليمى اليابانى من مقررات الرياضيات والعلوم عنه فى النظام الأمريكى.
- تميز النظام التعليمى اليابانى مما انعكس على قدرات الطلاب الابتكارية مقارنة بالنظام الأمريكى.
- تفوق المؤسسات التعليمية اليابانية على نظيرتها الأمريكية فى مجالات التنافسية خاصة فى مجال التعليم ومجال العمل ومجال إنتاجية التعليم.
- ويرى المجلس الأوروبى أن التحديات التى تواجه المؤسسات التعليمية فى الدول الأوروبية تتمثل فيما يلى(٣٥):
- الإنتشار الواسع لتكنولوجيا المعلومات.
- الضغوط فى السوق العالمى.
- التقدم السريع فى مجال العلوم والتكنولوجيا.
- تحول المجتمع إلى مجتمع المعلوماتية على المستوى الدولى.
- تأثير العولمة على رأس المال والخدمات.
- تأثيرات النمو والعمالة التنافسية.
- تأثير المعرفة العلمية والتكنولوجية.
- البرمجيات التعليمية المتعددة.
- التلاحم بين مؤسسات قطاع الإنتاج.

ويتضح مما سبق تعدد التحديات التى تواجه المؤسسات التعليمية وتحد من قدرتها التنافسية، إلا أن هذه التحديات ذات أثر أكبر فى الدول النامية عنها فى المتقدمة، أى أن مستوى التقدم الذى وصلت إليه الدول يعد مؤشراً للقدرة التنافسية لديه.

---

(٣٣) The Stralia National Training Authority,**National Strategy for National Vocation Educational Training System,** November, 2004, p 87.

(٣٤) Lesstma Rebort and Walberg Herberi, "**Japans Education Productivity" (Am Arbor: The University of Michigan,** 2009, p281 .

(٣٥) European Council, **"Teaching and Lea lining" white Pepper on Educational and Training Toward the Learning Society**, June, 2001, p165.

كما تعانى بعض المؤسسات العربية من بعض التحديات التى تعوق قدرتها التنافسية، خاصة فى مجال التدريس، ويمكن إيجازها فى الآتى[٣٦]:

- حدثت تغيرات فى المجتمع المصرى وحدث انفتاح وتطوير ملموس فى الاتجاه نحو الخصخصة ولم يوافق هذا التطور تطوراً فى مقررات العلوم الإدارية.
- عدم وجود توافق بين الخطط والمناهج والبرامج المتبعة فى الكليات، مخرجات العملية التعليمية (الخريجين) واحتياجات سوق العمل
- وجود تشابه وازدواج بين محتويات المقررات الدراسية وإطناب وتطويل فى محتويات أخرى يجب أن ينظر إليها بشكل دورى.
- عدم التركيز على الحاسب الآلى فى الكليات الإدارية والعلمية بالرغم من أهميته، وقد بدأت بعض الكليات تطبيق تدريسة وتعليمة إجبارياً على الطلاب خاصة فى الدراسات العليا.

ومن السلبيات التى تواجه القدرة التنافسية للمؤسسات التعليمية وبخاصة فى الكليات النظرية ما يلى[٣٧]:

- عدم تسويق المادة التعليمية.
- قلة الحصيلة المعرفية للطلاب والطالبات فى تلك الكليات.
- وجود قصور فى قدرات الخريجين والخريجات بعد تعيينهم فى الوظائف مما يكلف الدولة عبء تدريبهم.
- وجود قصور نسبى فى المهارات التطبيقية لبعض أعضاء هيئة التدريس خاصة الذين لم تتاح لهم فرص التطبيق العلمى خلال أنشطتهم المهنية.

وحتى يمكن التغلب على التحديات والسلبيات سابقة الذكر يجب ابتكار استراتيجية شاملة متكاملة تتضمن الأهداف المراد تحقيقها، البدائل التى يمكن الاستعانة بها، إلى جانب الطرق التى يمكن من خلالها تحقيق الأهداف، ثم إجراء تقويم لهذه الاستراتيجية للتأكد من مدى نجاحها من عدمه.

التوصيات المقترحة لتحسين القدرة التنافسية للمدارس الفنية فى ضوء خبرات بعض الدول

١. دراسة وتحليل خطط المواد الدراسية، و تطوير المناهج من خلال الاطلاع على كراسات التحضير للدروس اليومية، ودراسة واقع المنهج بكل ما يحتوى من جزئيات و مقارنته بواقع المستجدات و التطويرات التربويه، بالإضافة الى تطوير أساليب التقويم التى يتبعها المعلم مع طلابه.
٢. المطالبة بتوسيع الاستثمار المستمر في رأس المال البشري باعتبار الجزء الأكبر منه شباب وهذا من خلال تدعيم برامج الصحة المتعلقة بحياة الأفراد والتوجه نحو الدعم المتزايد للتعليم

---

(٣٦) خليل سيد محمد الحسانى، **مرجع سابق**، ص٧٧.

(٣٧) **المرجع السابق**، ص٧٨.

والمساواة بين الإناث والذكور للالتحاق بأطوار التعليم المختلفة والاهتمام بتحقيق التنمية البشرية المستدامة لضمان تنافسية بشرية أفض.ل

٣. ترسيخ عقيدة التحسين المستمر للمهارات والقدرات البشرية، وذلك بإشراك العنصر البشري نفسه في عملية التنافسية، وذلك بين الأجيال الحالية والمستقبلية.
٤. تنمية الاتجاهات الإيجابية للمعلمين من خلال استثمارطاقتهم وابداعاتهم وأفكارهم الجديدة مما يساعد المدير على رفع الروح المعنوية للمعلمين ويقوى من علاقتهم الإنسانية.
٥. تقويم أعمال المعلمين والعاملين فى المدرسة ، من خلال كتابة التقارير المنفصلة المتعلقة بمستوى الأداء، وبالتالى وضع جدول خاص ببرنامج التقويم، وتزويد العاملين بالتغذية الراجعة مع الإشادة بالمعلمين الأكفاء وإرشاد المقصرين.
٦. تحسين العملية التربويه و تطويرها.
٧. الاهتمام بتنمية العلاقات مع المجتمع المحلى

المراجع

أولا: المراجع العربية

١. أحمدحسني عبدالغنى(٢٠١١): "دراسة مقارنة لنظم الربط بين التعليم الفني الصناعي وسوق العمل في مصروالصين وألمانيا" ، **رسالة دكتوراة**، كلية التربية، جامعة المنوفية

٢. جمال المرسى ، إدريس ثابت(٢٠٠٣): **الإدارة الاستراتيجية(مفاهيم ونماذج تطبيقية)** ، القاهرة: الدار الجامعية

٣. خليل سيد محمد (٢٠٠٥): "قياس القدرة التنافسية فى المؤسسات التعليمية"، م**جلة البحوث التجارية المعاصرة**، المجلد الثالث عشر، العدد الثانى، جامعة جنوب الوادى: كلية التجارة

٤. خليل سيد محمد الحسانى(١٩٩٩):" قياس القدرة التنافسية فى المؤسسات التعليمية، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**، كلية التجارة، جامعة جنوب الوادى، مج( )١٣، ع(٢) ، ص ١٢٠.

٥. سمير عبد الوهاب خويت(٢٠٠٢): " التعليم العالي ومستقبل القوة البشرية في دول الخليج العربية"، **مجلة التربية**، تصدرها الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية، السنة الخامسة،العدد السادس

٦. صلاح محمد عمران(٢٠٠٥): "المحاسبة الإدارية ودعم القدرة التنافسية: مدخل التوجه للسوق"، **مجلة البحوث التجارية المعاصرة**،ع(١٩)، كلية التجارة جامعة سوهاج، ص ٥٧

٧. على السلمى(١٩٩٦): التنافسية فى نظام الأعمال الجديد، **المؤتمر الأول للجمعية العربية للإدارة والإدارة الإستراتيجية والقيمة التنافسية لمنشآت الأعمال**، الإسكندرية ، ص ٦٥-٧٣.

٨. على السيد الشخيبى(٢٠٠٤):" التعليم الجامعى العربى:آفاق الإصلاح والتطوير"، **المؤتمر القومى السنوى الحادى عشر(العربى الثالث) فى الفترة من ١٨-١٩ ديسمبر ٢٠٠٤**، جامعة عين شمس: مركز تطوير التعليم الجامعى.

٩. ليلى عبد الرحيم(٢٠١١): "حاضنات الأعمال التكنولوجية كآلية لدعم الإبداع فى المؤسسات الصغيرة الرائدة"،أعمال الملتقى الدولى للإبداع والتغيير التنظيمى فى المنظمات الحديثة : دراسة **وتحليل تجارب وطنية ودولية** ،ج(٢)، الجزائر:جامعة سعد دحلب البليد، ص ٦٨.

١٠.محمد عبد الحميد محمد(٢٠٠٣):" آليات الربط بين التعليم الثانوي الصناعي واحتياجات سوق العمل بالمدن الصناعية الجديدة فى ضوء خيرات يعض الدول:دراسة حالة على مدينة العاشر من رمضان"، **مجلة كلية التربية**، العدد الرابع والعشرين، كلية التربية،جامعة الزقازيق.

١١. محمد عدنان وديع(٢٠٠٥):" القدرة التنافسية وقياسها"، **سلسلة دورية تهتم بقضايا التنمية فى الأقطار العربية**، س(٢)، ع(٢٤)، الكويت: المعهد العربى للتخطيط، ص ٨.

١٢.محمد عواد الزيادات ، مروان محمد النسور(٢٠٠٧):،تخطيط الموارد البشرية ودوره فى تعزيز المقدرة التنافسية، لعينة من منظمات القطاع الخاص فى الأردن، **المجلة العلمية** ، العدد(٤٢) ، كلية التجارة ، جامعة أسيوط، ص ص ٩٤-٩٥.

١٣.موسى خميس (٢٠٠٦): التجربة الأردنية في توطين الوظائف في إطار استثمار الموارد البشرية ، **المجلة الثقافية** ، تصدر عن الجامعة الأردنية ،ع (٦٦)

ثانياً: المراجع الأجنبية

1- European Council, **"Teaching and Lea lining" white Pepper on Educational and Training Toward the Learning Society**, June, 2001.

2- Indermit ,S and Stephen,P,**Vocational Education and Training in Egypt In Intermits, Vocational and training Reform World, oxford university** ,USA,2009.

3- Jonathan,J, An assessment of Rech Prep Programs in Secondary Schools in the Commonwealth of PennsyivaniaSpanos,**Ph.D**,The Pennsylvania University ,Pennsylvania,united States,2008.

4- Kentucy Long Term Policy Research Center, "**Postsecondary Education in Kentucky A Report to the Task Force on Postsecondary Education,** March, 1997.

5- Lesstma Rebort and Walberg Herberi, "**Japans Education Productivity" (Am Arbor: The University of Michigan,** 2009

Lewis,M,"Vocational Education and the Dilemma of Education ",**Journal of Vocational Education Research**, VOL(25),Paris.

6-Robert,Sh," Anew Old Vision of Learning Woking and Living :Educational ,in the 21 th Century", **Journal of Vocational Education Research**,VOL(26)NO(3),Paris,2004,p83.

7- Tanka,N,"**The Role of Technical Education and Vocational Training in the Broader Perspective of Nepal's Employment and Training System",Ph.D, 8**Southern IIiois University at Carbondale **,**United States ,2011.

The Stralia National Training Authority,**National Strategy for National Vocation Educational Training System,** November, 2004, pp.